

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦



الأمم المتحدة

Distr.

GENERAL

TD/B/EX(13)/2

20 August 1996

ARABIC

Original: ENGLISH

**تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
التنفيذية الثالثة عشرة**

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦

المحتويات

| <u>الفصل</u> | <u>الفقرات</u> | <u>الصفحة</u> |
|--|----------------|---------------|
| | ١ - ٢ | ٤ |
| مقدمة | | |
| الأول - متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته التاسعة | ٣ - ١٩ | ٥ |
| ألف - إنشاء اللجان الثلاث التي قرر المؤتمر إنشاءها | ٣ | ٥ |
| باء - الموافقة على مشاريع جداول الأعمال المؤقتة للدورات الأولى للجان | ٤ - ١٩ | ٥ |
| ١ - لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية (اللجنة الأولى) | ٥ - ١٣ | ٥ |
| ٢ - لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة (اللجنة الثانية) | ١٤ - ١٧ | ٧ |
| ٣ - لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (اللجنة الثالثة) | ١٨ - ١٩ | ٨ |
| الثاني - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية (البند ٤ من جدول الأعمال) | ٢٠ - ٢٢ | ٩ |
| الثالث - مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال) | ٢٣ - ٢٩ | ١١ |
| ألف - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السابعة والعشرين | ٢٣ - ٢٧ | ١١ |
| باء - قضايا أخرى فيما يتعلق بتنفيذ نتائج الأونكتاد التاسع | ٢٨ - ٢٩ | ١٢ |

المحتويات (تابع)

| <u>الفصل</u> | <u>الفقرات</u> | <u>الصفحة</u> |
|--------------|---|---------------|
| الرابع - | بيانات ختامية | ١٣ |
| الخامس - | مسائل تنظيمية | ٢٠ |
| ألف - | افتتاح الدورة | ٢٠ |
| باء - | مكتب الدورة التنفيذية الثالثة عشرة | ٢٠ |
| جيم - | إقرار جدول الأعمال | ٢٠ |
| دال - | عضوية مجلس التجارة والتنمية | ٢١ |
| هاء - | استعراض الجدول الزمني للاجتماعات | ٢١ |
| واو - | تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة | ٢٢ |

المرفقات

المرفق

| | | |
|----------|--|----|
| الأول - | جدول أعمال الدورة التنفيذية الثالثة عشرة | ٢٣ |
| الثاني - | جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية .. | ٢٤ |
| الثالث - | جداول الأعمال المشروحة المؤقتة للدورات الأولى للجان الثلاث | ٢٦ |
| الرابع - | العضوية والحضور | ٣٠ |

مقدمة

١- عٌقدت الدورة التنفيذية الثالثة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. وتألّفت الدورة التنفيذية من جلسة واحدة - الجلسة العامة للمجلس ٨٧٤. ويستنسخ في المرفق الأول أدناه جدول أعمال الدورة التنفيذية الثالثة عشرة.

٢- وكان الغرض الرئيسي من الدورة التنفيذية الثالثة عشرة هو تمكين المجلس من متابعة التوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة، المعقودة في ميدراوند، بجمهورية جنوب إفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، بما في ذلك إنشاء اللجان الجديدة الثلاث والموافقة على جداول الأعمال المشروحة المؤقتة لدوراتها الأولى (قارن بالمرفق الثالث)^(١). ووافق المجلس أيضاً، في جملة أمور، على جدول الأعمال المؤقت لدورته (العادية) الثالثة والأربعين المقرر عقدها في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (قارن بالمرفق الثاني).

الفصل الأول

متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته التاسعة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف- إنشاء اللجان الثلاث التي قرر المؤتمر إنشائها

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣- قام مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٧٤ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، وهو يتصرف وفقاً للقررتين ١٠٨ و ١١٢ من الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر في دورته التاسعة^(١)، أن ينشئ

اللجان التالية كهيئات فرعية للمجلس:

- لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
- لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة
- لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

باء- الموافقة على مشاريع جداول الأعمال المؤقتة للدورات الأولى للجنان

٤- كان معروضا على المجلس، من أجل نظره في هذه المسألة، وثيقة بعنوان "مشاريع جداول أعمال مؤقتة للدورات الأولى للجنان مقدمة من رئيس المجلس" (TD/B/EX(13)/L.2). وقد قُدمت هذه الوثيقة نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس على سبيل الإعداد للدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس.

١- لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية

(اللجنة الأولى)

٥- ذكر الرئيس أنه قد تم التوصل، في المشاورات غير الرسمية، إلى تفاهم مؤداه أن تعقد هذه اللجنة دورتها الأولى في جزأين، كل جزء منهما لفترة يومين ونصف اليوم. ويُقصد بهذا التقسيم في الدورة الأولى تلبية احتياجات وضع خاص في هذا العام وليس من شأنه أن يشكل سابقة لأعمال اللجنة. وستتناول اللجنة، في الجزء الأول الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، البند ٣ من جدول أعمالها، أما في الدورة الأولى المستأنفة، التي ستُعقد في شباط/فبراير ١٩٩٧، فستتناول البند ٤ من جدول الأعمال.

٦- وقد اتفق أيضاً في هذا الصدد على أن تُعد أمانة الأونكتاد ورقة تحليلية بشأن الجوانب البيئية للتجارة وذلك من أجل الجزء الثاني من الدورة الأولى للجنة الأولى، ولكنها ستتيح الورقة أيضاً للجزء الأول من الدورة الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. وستتناول الورقة أساساً المسائل البيئية الراهنة، وخاصة من حيث صلتها بالتنمية، على أن يكون مفهوماً أنها لن تكون موضع نقاش أو تعليقات أثناء الجزء الأول من الدورة، بل أنها ستفيد بالأحرى في عمليات الاستعداد الوطنية للجزء الثاني من الدورة الذي سيعقد في أوائل عام ١٩٩٧.

٧- وفيما يخص أعمال اللجنة الأولى، أشار الرئيس إلى أنه قد تم التوصل أيضاً إلى تفاهم مؤداه أن تُعقد دورة تنفيذية للمجلس في الربع الأول من عام ١٩٩٧ بقصد مناقشة القضايا الناشئة في أعقاب الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٨- وأشار ممثل بلغاريا إلى أن المؤتمر قد أكد، في الفقرة ٩١ من وثيقة ميدرانند الختامية، ولاية الأونكتاد المتمثلة في مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على الاندماج في الاقتصاد العالمي اندماجاً تاماً. بيد أنه لاحظ أن شروح جدول الأعمال المؤقت للجنة الأولى لا يعبر عن توافق الآراء المتوصل إليه في الأونكتاد التاسع بشأن هذا الجانب. ولذلك فإنه اقترح، تمشياً مع الفقرة ٩١ من وثيقة ميدرانند، إضافة جملة جديدة بعد الجملة الثانية من شروح البند ٣ من جدول الأعمال، يكون نصها كما يلي:

"وينبغي أن توضع في الحسبان في هذا الصدد المصالح المحددة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٩- وأيد ممثلاً بيلاروس والاتحاد الروسي المقترح البلغاري بجعل الشروح متفقة مع الفقرة ٩١ من وثيقة ميدرانند الختامية. بيد أن ممثلي المغرب ومصر وهنغاريا قد ذكروا تفضيلهم لترك النص كما هو، بالنظر إلى أنه قد جاء نتيجة لعملية تشاور طويلة.

١٠- وأشار ممثل فرنسا إلى أنه في حين أن جدول الأعمال المؤقتين للجنة الثانية والثالثة يوردان إشارة مناسبة إلى أقل البلدان نمواً، فإن شروح جدول الأعمال الخاصة باللجنة الأولى لا تورد مثل هذه الإشارة. وقال إنه يرى، بالنظر إلى النهج المتعدد القطاعات الجاري اتخاذه بشأن الأعمال المتعلقة بأقل البلدان نمواً، أنه ينبغي تصحيح هذا الإغفال الملاحظ في شروح جدول أعمال اللجنة الأولى.

١١- وناشد الرئيس المجلس الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للمشروع للجنة الأولى بدون تعديل، على أن يكون مفهوماً أن الأمانة ستضع في الاعتبار بشكل كامل عند تنفيذ الأعمال المتعلقة بالبنود الموضوعية النقاط التي أثارها بلغاريا وفرنسا.

١٢- وفيما يتعلق بالتقرير التحليلي الذي سيجري إعداده بشأن الجوانب البيئية للتجارة، قال ممثل مصر إن هذه الورقة إذا أُتيحت للجنة الأولى في الجزء الأول من دورتها الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه سيلزم تحديثها من أجل الدورة المستأنفة التي ستعقد في شباط/فبراير ١٩٩٧ في ضوء الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. ورأى ممثل الأرجنتين من ناحيته أن هذه الورقة ينبغي أن تتناول جميع القضايا المبينة بالتفصيل في الفقرة ٩١ '٤' من وثيقة ميدرانند الختامية، باستثناء البند المدرج في جدول

أعمال لجنة البيئة والتجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية حيث ينبغي بذل جهد لتجنب فرض أعمال الأونكتاد على أعمال منظمة التجارة العالمية.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٣- إن مجلس التجارة والتنمية، وقد أحاط علماً بما أبدى من تعليقات وأوجه فهم، قد وافق على مشروع جدول الأعمال المؤقت وشروحه للدورة الأولى للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (اللجنة الأولى)، كما يرد في الصفحة ٢ من الوثيقة TD/B/EX/L.2^(٣).

٢- لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة

(اللجنة الثانية)

١٤- أشار الرئيس إلى أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت هذا في المشاورات غير الرسمية على أساس الفهم الذي مؤداه أن رئيس اجتماع الخبراء الذي سيعد التقرير المتعلق بالبند ٤ سيُدعى إلى حضور الدورة الأولى للجنة من أجل الاشتراك في جلسة أسئلة وأجوبة مع الوفود. ووجه النظر أيضاً إلى حقيقة أن المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي قد أعرب عن القلق من أن أعضاء الاتحاد قد لا يتمكنون من الدخول في مناقشة متعمقة بشأن السياسات إذا لم يشترك خبراءهم في اللجنة.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٥- إن مجلس التجارة والتنمية، وقد أحاط علماً بأوجه الفهم المدونة أعلاه، قد وافق على مشروع جدول الأعمال المؤقت وشروحه للدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة (اللجنة الثانية)، كما يرد في الصفحة ٣ من الوثيقة TD/B/EX(13)/L.2^(٤).

الاجراء ذي الصلة فيما يتعلق بفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، وهو الفريق الجديد المقترح

١٦- إن مجلس التجارة والتنمية، وقد أحاط علماً ببيان موجز من الرئيس يذكر فيه بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، ١٣-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) قد اعتمد قراراً أوصى فيه، في جملة أمور، بأن تغير الجمعية العامة اسم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، قد أقر الاتفاق المتوصل إليه في المشاورات غير الرسمية ومؤداه أن يقوم رئيس المجلس، بالنيابة عن المجلس، بإرسال بيان إلى نيويورك مفاده أن المجلس يرحب بالنتيجة التي توصل إليها مؤتمر الاستعراض الثالث.

١٧- وفي هذا الصدد، قال ممثل ايرلندا وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، إنه يجب اتخاذ خطوات لضمان أن يكون القرار المقرر أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة مطابقا بشكل دقيق للترتيبات المؤسسية التي وافق عليها المؤتمر في دورته التاسعة.

٣- لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

(اللجنة الثالثة)

١٨- أشار الرئيس إلى أن الوفود التي علقت على شروح البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال، في المشاورات غير الرسمية، قد أبدت ملاحظة مفادها أن الشروح ينبغي أن تكون مركزة بشكل أدق في المستقبل. ورأت أيضاً أنه ينبغي، عند قيام اللجنة بتناول هذين البندين، إجراء استعراض للأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها في المستقبل وأن الوثائق التي تُعد من أجل هذين البندين ينبغي أن تشمل أيضاً برنامج العمل المقبل المقترح للجنة.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٩- وافق مجلس التجارة والتنمية، بعد أن لاحظ الشروح المشار إليها أعلاه، على مشروع جدول الأعمال المؤقت وشروحه للدورة الأولى للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (اللجنة الثالثة)، كما يرد في الصفحتين ٤ و ٥ من الوثيقة TD/B/EX(13)/L.2^(٥).

الفصل الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٠- كان معروضاً على المجلس، من أجل نظره في هذا البند من جدول الأعمال، الوثيقة التالية:

"جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية: مشروع جدول أعمال مؤقت
مقدم من رئيس المجلس" (TD/B/EX(13)/L.1).

٢١- وعرض الرئيس هذا البند فذكر بالتفاهات التي تم التوصل إليها في المشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس فيما يتعلق ببعض البنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت، على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بالبند ٢ (الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة)، فإن الجزء الرفيع المستوى غير الرسمي الذي يستمر يوماً واحداً سيعقد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي بداية ذلك اليوم سيعقد اجتماع لفريق، يتألف من وزراء ومديري شركات، بغية عرض هذا الموضوع. وسيركز ذلك الجزء على المواضيع الثلاثة التالية:

(١) الاتجاهات القائمة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة المتجه إلى أقل البلدان نمواً، ومحدداتها ومعوقاتها وآثارها، من حيث السياسة العامة، على النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

(٢) العلاقات المتبادلة بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وآثار ذلك على التنمية؛

(٣) بحث واستعراض الاتفاقات القائمة، وتعيين وتحليل القضايا المتصلة بإطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، وآثار ذلك على التنمية.

وفي نهاية اليوم نفسه، سيعقد اجتماع لفريق يتألف من رؤساء الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وأماناتها،

(ب) فيما يتعلق بالبند ٥ (إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية إفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بإفريقيا)، وبالنظر إلى أن استعراض منتصف المدة سيجري في نيويورك في وقت ما في أيلول/سبتمبر

١٩٩٦، فإنه سيُطلب إلى الأمانة أن تعد ورقة غرف اجتماعات تحدّث النتائج المتوصل إليها في استعراض منتصف المدة.

(ج) فيما يتعلق بالبند ٦ (استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد) فإنه يُتوقّع من المجلس في إطار هذا البند، بالإضافة إلى استعراض أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في عام ١٩٩٥، أن يتلقى من الأمانة معلومات عن التطورات الاجمالية في التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الأخرى والاتجاهات القائمة في تعبئة الموارد، فضلاً عن مقترحات أولية لتمكين مجلس التجارة والتنمية من اتخاذ إجراءات عملاً بالفرع ثانياً - هاء من الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع، مع الإشارة بوجه خاص إلى الفقرة ٩٦ منها. ويُتوقع أيضاً أن تُعقد، قبل انعقاد المجلس في تشرين الأول/أكتوبر، مشاورات غير رسمية يجريها الأمين العام بشأن هذا الجانب من المتابعة لنتائج ميدراند.

(د) فيما يتعلق بالبند ٧(ب) (تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك)، يُطلب إلى الأمانة أن تُعد خلاصة وافية لمعلومات عن منظمات الأمم المتحدة على صعيد المنظومة، مع التأكيد بوجه خاص على المنظمات التي مقرها جنيف، للتأكد من الكيفية التي يُمول بها اشتراك الخبراء في اجتماعاتها، وخاصة الخبراء من البلدان النامية. وستُتاح هذه المعلومات للوفود قبل الدورة الثالثة والأربعين للمجلس بغية التمكين من إجراء مشاورات غير رسمية في أيلول/سبتمبر للإعداد لمناقشات المجلس بشأن هذا البند.

(هـ) فيما يتعلق بالبند ٨(ب) (تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين)، اقترح أن يجري تناول تقارير الدورات المقبلة لهذه الهيئة في دورة تنفيذية من دورات المجلس.

(و) فيما يتعلق بالبند ١٠ (مسائل أخرى)، طُلب إلى الأمانة أن تدرج في شروح جدول الأعمال في إطار هذا البند إشارة إلى أن الوفود ترغب في أن تناقش في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس استعراض سياسة الأونكتاد بشأن المنشورات (تمشياً مع الفقرة ١٠٧(أ) من وثيقة ميدراند الختامية) والتنسيق والتعاون من جانب الأونكتاد مع المنظمات والمؤسسات الأخرى (الفقرة ٩٩ من وثيقة ميدراند الختامية). وجرى التأكيد أيضاً على أن تُعد الأمانة وثائق عن هاتين القضيتين وأن تُدرج هاتان القضيتان، قبل انعقاد المجلس، في المشاورات غير الرسمية التي يجريها الأمين العام.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٢- وافق مجلس التجارة والتنمية، بعد أن أحاط علماً بالتفاهات المذكورة أعلاه، على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الثالثة والأربعين المقدم من رئيس المجلس (TD/B/EX(13)/L.1)^(٣).

الفصل الثالث

مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

ألف- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطـة

المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن

دورتها السابعة والعشرين

٢٣- أشار الرئيس إلى أن الفرقة العاملة المعنية بالخطـة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية قد عقدت دورتها السابعة والعشرين في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بغية استعراض الخطـة المتوسطة الأجل المقترحة للأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وقال إن التقرير معروض على المجلس في الوثيقة TD/B/43/2-TD/B/WP/96، المرفق بها مقرر وموجز من الرئيس، بالإضافة إلى التعديلات المقترحة على الخطـة. وقال إنه بسبب قرب استعراض الخطـة المتوسطة الأجل من جانب لجنة البرنامج والتنسيق في نيويورك من دورة الفرقة العاملة هنا في جنيف، فإن التعديلات المراد ادخالها على الخطـة قد أُرسِلت بالفعل إلى لجنة البرنامج والتنسيق.

٢٤- وعلّق ممثل منغوليا على كون برنامج الأونكتاد في خطط الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ يتوخى أن تدرج الأعمال المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية تحت البرنامج الفرعي ٩-٤ (الهيكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية وكفاءة التجارة)، فاقترح أن يُنظر إلى قضايا البلدان غير الساحلية في إطار سياق اقتصادي أشمل من الاطار المنصوص عليه في البرنامج الفرعي ٩-٤. ولذلك فإنه طلب إجراء التنسيق اللازم على نص البرنامج ٩ لكي يجري تناول شؤون البلدان غير الساحلية تحت البرنامج الفرعي ٩-٥ (أقل البلدان نمواً). وسيكون ذلك متمشياً مع الفقرة ١١٣ من الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع التي نصت على أن "الكيان المسؤول في أمانة الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة ينبغي أن يُشكّل ويُزوّد بالموظفين ويؤهل بالموظفين لتمكينه من تنسيق العمل القطاعي، ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وغير ذلك من برامج العمل ذات الصلة للأمم المتحدة وتقديم مدخلات لاستعراضها من جانب مجلس التجارة والتنمية".

٢٥- وأيد ممثلاً نيبال وأوغندا المقترح المقدم من منغوليا.

٢٦- وأبدى الرئيس ملاحظة مؤداها أن هذه الاهتمامات قد نُقلت بالفعل إلى لجنة البرنامج والتنسيق وأن هذه المسألة هي الآن في يدي الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٧- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السابعة والعشرين (TD/B/43/2-TD/B/WP/96) وبالبيانات التي أدلى بها بشأنه.

باء- قضايا أخرى فيما يتعلق بتنفيذ نتائج الأونكتاد التاسع

٢٨- أشار الرئيس إلى بعض القضايا الأخرى الموضحة في ورقة العمل غير الرسمية المقدمة من الأمانة والمؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن الاجراءات التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ نتائج الأونكتاد التاسع، فقال إنه يفهم أن المجلس لن يكون في وضع يتيح له مناقشة هذه المسائل في دورته التنفيذية الثالثة عشرة الحالية. ولذلك فإن من المقترح أن يجري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تناول تلك القضايا الموضحة في ورقة الأمانة وذلك في إطار مشاورات الرئيس والمكتب أو في مشاورات الأمين العام للأونكتاد، بقصد إعداد المقررات الضرورية بشأنها.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩- وافق مجلس التجارة والتنمية على المقترح الوارد أعلاه المقدم من الرئيس.

الفصل الرابع

بيانات ختامية

٣٠- قال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (كوبا) إن البلدان الأعضاء في مجموعته يرغبون في إعادة تأكيد تأييدهم الكامل للاتفاقات التي اعتمدت بتوافق الآراء في الأونكتاد التاسع، كما هي مبيّنة في "إعلان ميدرايد وشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، والتي تؤكد ما لدى المجتمع الدولي من ارادة سياسية لاعطاء زخم جديد لمحفّل التنمية الهام هذا التابع للأمم المتحدة. وقال إن الدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس، بما في ذلك المشاورات التحضيرية، قد مكنت الوفود من أن تتخذ مجموعة مقررات لتحريك الآليات المؤسسية الجديدة ومن ثم للتصدي لاتفاقات الأونكتاد التاسع. وقال إن مجموعته ترحب بالمقرر القاضي بعقد جزء رفيع المستوى يُعنى بالاستثمار في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس وإنها تأمل أن يبذل جميع البلدان الأعضاء كل جهد لضمان أعلى مستوى ممكن من التمثيل. فهذا من شأنه أن يعزز اجراء مناقشة عامة ومتعمقة من شأنها أن تعطي صورة أوضح لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر وللتوقعات الخاصة به، وأن يظهر كيفية ضمان أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر اسهاماً فعالاً في تنمية البلدان النامية. وقال إنه يثق في أن الأمانة ستتخذ ترتيبات تنظيمية ملائمة من أجل الجزء الرفيع المستوى، بما في ذلك دعوة المشتركين إلى الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

٣١- وأضاف أن أحد البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للمجلس والذي تعلق عليه مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أهمية خاصة هو مسألة تمويل اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد ذات الصلة (البند ٧(ب)). وأوضح أنه لم يعد من الممكن تأخير الترتيبات المتعلقة بتلبية هذا المطلب، وأنه ينبغي النظر إليه باعتباره تدبيراً فعالاً لضمان إسهام البلدان النامية إسهاماً أوفى في أعمال الأونكتاد.

٣٢- وأعلن أن مجموعته تؤيد تماماً الولاية الممنوحة لكل من اللجان الجديدة الثلاث. وقال إن مجموعته ترى، فيما يتعلق بلجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (اللجنة الأولى)، أن قضايا التجارة والبيئة قضايا مركزة جيداً وستؤدي إلى نتائج طيبة. ويكون من الضروري في هذا الصدد القيام في المستقبل القريب بتناول تنظيم القواعد المتعلقة بالخدمات من حيث صلتها بالأعمال الجارية في منظمة التجارة العالمية. وثمة قضية هامة أخرى في أعمال الأونكتاد مستقبلاً هي قضية سياسات المنافسة، بما في ذلك حماية المستهلكين، التي تتسم من حيث طبيعتها بأنها متعددة القطاعات ولذلك فإنها ينبغي أن تحظى بكل ما يلزم من دعم مؤسسي.

٣٣- وأشار إلى أن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي قد ظلت تؤكد لبعض الوقت حتى الآن على الأهمية الكبيرة التي تعلقها على المساعدة التقنية المقدمة من أمانة الأونكتاد. وأضاف من اللازم اللازم أن تكون هذه المساعدة عالمية في نطاقها وأن تستطيع الوصول إلى البلدان التي تحتاج إليها، بما في ذلك الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في منطقتها هو. وثمة حالة ايجابية ذات صلة بالموضوع تتمثل فيما نشرته الأمانة مؤخراً من نموذج أولي لإقامة مصرف للاستيراد والتصدير (UNCTAD/ECDC/256). وأوضح أن هذا مثال جيد لنوع الأعمال التي تتوقعها البلدان الأعضاء في مجموعته من الأونكتاد، لأنها تعزز إجراء تبادل للتجارب والتعاون فيما بين البلدان النامية أنفسهم.

٣٤- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (نيبال) إن المجموعة الآسيوية قد اشتركت في مشاورات غير الرسمية بروح من التواؤم والتوفيق بقصد التوصل إلى توافق في الآراء. وأشار إلى أن المجموعة الآسيوية قد قدمت بعض المقترحات البناءة بشأن بنود مشروع جدول الأعمال للدورة العادية الثالثة والأربعين للمجلس وللدورات الأولى للجان وأنه يسره أن بعض هذه المقترحات قد أُدرجت الآن. وأشار إلى أن المجموعة الآسيوية، في محاولة منها للتحرك إلى الأمام، لم تتمسك ببعض المقترحات الأخرى، وخصوصاً القضيتين التاليتين:

(أ) أولاً، إن المجموعة الآسيوية قد اقترحت أن يكون "التمويل من أجل التنمية" هو موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس، بالنظر إلى أن لديها شعوراً قوياً بأنه ينبغي أن يُناقش في الجزء الرفيع المستوى كامل قضية فجوة الموارد المتعلقة بالجهد الإنمائي للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً - التي لا يعدو الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن يكون جزءاً منها. بيد أن المجموعة قد قررت أن تحترم آراء الأغلبية وأن تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية هذا العام. ولكن بالنظر إلى أن قضية تمويل التنمية تتسم بأهمية بالغة للبلدان النامية وما زالت وثيقة الصلة بالأونكتاد، فإنه ينبغي مناقشتها في محفل ملائم، أي المجلس نفسه أو اللجنة المناسبة في عام ١٩٩٧. وقد لاحظت المجموعة الآسيوية مع التقدير الاستجابة الايجابية من جانب الكثير من البلدان أثناء المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بجمعية إجراء مناقشة بشأن هذه القضية داخل الأونكتاد في العام القادم.

(ب) ثانياً، فإن المجموعة الآسيوية قد رأت أنه يكون من الضروري عقد اجتماع للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في عام ١٩٩٦ بالنظر إلى أن هذه اللجنة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة. ومرة أخرى فإن المجموعة الآسيوية، وبقصد التوصل إلى توافق في الآراء وعلى أساس التفاهم الواضح على أن ذلك لن يشكل سابقة، قد وافقت على عقد الدورة الأولى للجنة على جزأين. كذلك فإنها قد وافقت، على الرغم من بعض الصعوبات من جانب بعض أعضائها، على مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال المقترح في الجزء الأول من الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والبند ٤ من جدول الأعمال في الجزء الثاني من الدورة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٧. بيد أن الوثائق التي أعدتها الأمانة لكلا البندين من جدول الأعمال ينبغي أن تكون متاحة وقت اجتماع الجزء الأول من الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويمكن للأمانة أن تعد خلاصة وافية موجزة تعكس الحالة بعد انعقاد اجتماع سنغافورة وذلك فيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال من أجل الجزء الثاني من الدورة الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير.

٣٥- ومضى قائلاً إن المجموعة الآسيوية ترغب أيضاً في الإعراب عن قلقها بشأن الآراء المتباينة بخصوص السنة الأونكتادية. فقد عمل الأونكتاد دائماً على أساس السنة التقويمية وليس على أساس السنة الممتدة "من المجلس إلى المجلس". ولم يتخذ في ميدراند أي مقرر يذهب إلى عكس ذلك. وفي الواقع، فإنه حتى لم يُناقش ذلك هناك. واستنتج قائلاً إنه من رأي مجموعته إذاً أنه ينبغي الاستمرار في الممارسة المتبعة في الماضي. فالتحول إلى السنة الممتدة من المجلس إلى المجلس معناه أن تضع سنة كاملة من الأعمال. وقال إن هذا ليس من المرغوب فيه على الإطلاق وأن مجموعته تؤيد تأييداً قوياً للغاية مواصلة الأعمال في الأونكتاد على أساس السنة التقويمية.

٣٦- وفي إطار الآلية الحكومية الدولية الجديدة التي ستعمل عما قريب، أكد على أنه وإن كان سيجري من الآن فصاعداً النظر في قضية أقل البلدان نمواً في الآلية الحكومية الدولية بكاملها، على النحو المتفق عليه في الأونكتاد التاسع، فإن الكيان المسؤول في أمانة الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة ينبغي أن يُشكّل ويَزوّد بالموظفين ويُوّهل في أقرب وقت ممكن لتمكينه من تنسيق العمل القطاعي ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وغير ذلك من برامج العمل ذات الصلة للأمم المتحدة وتقديم مدخلات لاستعراضها من جانب مجلس التجارة والتنمية.

٣٧- وكرر الإعراب عن موقف المجموعة الآسيوية من الحاجة إلى تمويل اشتراك خبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء، فقال إن من المهم، وقد قُصِر عدد اجتماعات الخبراء على عشرة اجتماعات في العام، ضمان أن تستفيد البلدان النامية بالكامل من هذه الاجتماعات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تمويل اشتراك عدد معين من الخبراء من البلدان النامية في كل اجتماع من اجتماعات الخبراء. ولذلك ينبغي للأمانة أن تجري الدراسات الضرورية لتمكين المجلس من تناول هذه المسألة في دورته العادية القادمة ومن التوصل إلى مقرر ملائم.

٣٨- وقالت المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (كينيا) إن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين للمجلس هو في نظر مجموعتها متوازن بصورة جيدة. ومن المهم أن تقوم أول دورة عادية للمجلس تُعقد في أعقاب الأونكتاد التاسع بتناول بعض القضايا التي تتسم بالحيوية بالنسبة إلى أفريقيا. فعلى الرغم من أن النمو في أفريقيا قد انتعش بصورة طفيفة إلى نحو ٣ في المائة خلال عام ١٩٩٥، فإن معظم البلدان تتأثر تأثيراً معاكساً بفعل الانخفاض في أسعار صادراتها من السلع الأساسية في حين أن بعض البلدان تكتنفها حروب أهلية وعدم تيقن سياسي. كذلك فإن حالة الأمن الغذائي في القارة تبعث على القلق بالنظر إلى أن محاصيل الحصاد في معظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى قد انخفضت بفعل الجفاف أو معدل سقوط الأمطار الذي لا يمكن التعويل عليه. وكان معنى ذلك زيادة الاعتماد على واردات الأغذية لدرء المجاعة. كذلك فإن التباطؤ المستمر في صافي مبالغ المعونة المدفوعة يشكل أيضاً عاملاً مثبطاً للنمو، بالاقتران مع عبء مدفوعات تسديد الديون الذي ما زال مُفْطِراً. ومرة أخرى، فإن النمو الاقتصادي لأفريقيا ونصيبها في التجارة العالمية لم يواكبا النمو في سكانها، بما يترتب على ذلك من نتيجة مفادها أن الدخل الحقيقي لم يتحسن.

٣٩- ولايجاد بيئة تمكينية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن معظم البلدان الأفريقية قد اضطلعت بتدابير بعيدة المدى للإصلاح الاقتصادي. ومما يؤسف له أن هذه التدابير لم يقابلها زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك، فإن البند الموضوعي من بنود السياسة العامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة يتسم بأهمية كبيرة لأفريقيا. ولكي يحظى هذا الموضوع بمعاملة معقولة، فإنه يجب الاتيان بالوزراء والمديرين التنفيذيين للشركات المشتركين في الاجتماعات من توزيع جغرافي يكون ممثلاً للعضوية في الأونكتاد.

٤٠- وأضافت أن المجموعة الأفريقية يسعدها أن ترى أن البند ٥ قد أُدرج في جدول الأعمال ("إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا") وتحيط علماً بأن الأمانة ستُعد ورقة تورد تحديثاً لاستعراض منتصف المدة الذي سيجري الاضطلاع به في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في نيويورك.

٤١- وفيما يتعلق بقضية التعاون التقني، أعربت عن ارتياحها إزاء البرامج التي تقوم أمانة الأونكتاد بوضعها بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى. وأوضحت أن عقد حلقة دراسية بشأن منظمة التجارة العالمية ونتائج جولة أوروغواي، افتتحت توافاً في نيروبي، إنما يشكل جزءاً من برنامج متكامل للمساعدة التقنية تضطلع به، بصورة مشتركة، منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية. وأعربت عن الأمل في أن يجري توسيع هذا البرنامج ليشمل جميع البلدان الأفريقية.

٤٢- وفيما يتعلق باللجان الجديدة وجداول الأعمال المختارة لدوراتها الأولى، أعربت عن تأييد المجموعة الأفريقية للمقترحات المطروحة لكونها ترى أن تلك القضايا ذات الأولوية من قضايا السياسة العامة التي لا يمكن تناولها أثناء الدورات الأولى سيجري بلا شك إفراح المجال لها في الدورات المقبلة لهذه اللجان. فضلاً عن ذلك، فإن المجموعة الأفريقية تؤيد فكرة عقد دورة تنفيذية للمجلس في الربع الأول من عام ١٩٩٧ لمناقشة القضايا التي ستنبثق عن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة.

٤٣- وختاماً، لاحظت أن عدداً من القضايا التي سيجري النظر فيها في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس ستكون موضوع مشاورات قبل الدورة. وأعربت عن أمل مجموعتها في أن يجري اتخاذ ترتيبات لتلبية احتياجات الوفود غير الناطقة بالانكليزية كيما يمكن أن تشترك هي الأخرى في الدورة اشتراكاً فعالاً.

٤٤- وتكلم ممثل ايرلندا الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن رأي مؤداه أن البنود ذات الأولوية بالنسبة إلى اللجان الجديدة الثلاث يجب أن تكون موجهة نحو تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وأن تكون ذات وجهة عملية وأن تركز على قضايا التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال هذه اللجان ينبغي، كلما كان ذلك ممكناً، أن تولي اهتماماً خاصاً لتحليل وتبادل الخبرات الانمائية الناجحة واستخلاص الدروس منها. وبصورة عامة، فإن جداول أعمال هذه اللجان ينبغي أن تكون دائماً مصممة لتيسير حضور واضعي السياسات المعنيين. وفي هذا الصدد، فإن تجزئة الدورة الأولى لإحدى اللجان إلى جزأين ينبغي ألا يشكل سابقة بالنسبة إلى المستقبل. وينبغي لكل لجنة أن تقوم أيضاً بتخطيط وتنظيم أعمالها وتقديم توجيه واضح إلى الأمانة. وبالنظر إلى طبيعة الهيكل المتلاصق بشدة للآلية الحكومية الدولية الجديدة للأونكتاد والحدود الواردة على عدد الاجتماعات ومدتها، فإنه يكون مما لا بد منه ضمان الإعداد جيداً للجان واستخدام وقتها بكفاءة وفعالية. وهذا معناه التركيز على عدد محدود من المواضيع بهدف تيسير اشتراك البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وأحد العناصر الرئيسية في نجاح هذه اللجان مستقبلاً يتمثل في إنتاج وثائق تُعد بصورة جيدة وتخرج في الوقت المناسب وتستفيد بصورة كاملة من القدرة التحليلية للأونكتاد وتركز على المواضيع قيد المناقشة.

٤٥- وأضاف أنه سيتعين على اللجنة أن تنظر بصورة دقيقة في عقد اجتماعات خبراء. وهذه الاجتماعات تحتاج إلى اختصاصات دقيقة من لجانها الأم وينبغي أن تسهم بمشورة خبراء مفيدة تساعد اللجان في النظر في قضايا السياسات. ويجب الإبقاء على تمييز واضح بين أعمال اللجان في مجال السياسات والمسائل التقنية التي تناقش في اجتماعات الخبراء.

٤٦- وفيما يتعلق بالدورة الثالثة والأربعين للمجلس التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر، قال إن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن يرى الأعمال التحضيرية للدورة قد اضطلع بها بطريقة شفافة وباشتراك جميع الدول

الأعضاء. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يتطلع أيضاً إلى تلقي وثائق تصدر في الوقت المناسب بجميع لغات الأمم المتحدة.

٤٧- وفيما يتعلق بالجزء المخصص للسياسة العامة الموضوعية من دورة المجلس، قال إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن المقترحات التي تم الاتفاق عليها توافاً تشكل الأساس لمناقشة مفيدة في مجال السياسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. ولاحظ مع السرور الاشتراك المعتمد في هذا الجزء من جانب شخصيات كبيرة من القطاع الخاص لديها خبرة ذات صلة في مجال الاستثمار في البلدان النامية. وقال إن إسهام هذه الشخصيات هو أمر مبتكر موضع ترحيب من شأنه أن ييسر بقدر كبير المناقشة المتعلقة بقضية ذات أهمية محورية للبلدان النامية.

٤٨- وفي مجال الإدارة، فإنه لا بد للمجلس من أن تتاح له الفرصة لاستعراض سياسة المنشورات الخاصة بالأونكتاد ولمناقشة التعاون والتنسيق من جانب الأونكتاد مع الهيئات الدولية الأخرى.

٤٩- وختاماً، قال إن الاتحاد الأوروبي يرى أن الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد يجب أن يكون متوازناً بين اجتماعات الخبراء واجتماعات لجانها الأم. ويجب توزيع الحيز الزمني لاجتماعات اللجان بصورة جيدة بين الاجتماعات السنوية للمجلس. وإنها لمسؤولية اللجان أن تعقد اجتماعات خبراء. وأي خروج عن هذا الحكم الهام من أحكام ميدراند يجب أن يكون له مبرره وأن يكون القصد منه تيسير عمل اللجان بصورة فعالة. وقال إن ما يراه الاتحاد بشأن الجدول الزمني يقوم على مقومات هي القيود الزمنية الموضوعية على الآلية الحكومية الدولية وما يترتب عليها من الحاجة إلى جدول زمني يستخدم الوقت المتاح استخداماً أمثل.

٥٠- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الوثيقة الختامية التي اعتمدت في مؤتمر الأونكتاد التاسع تظهّر أن من الممكن التوصل إلى توافق متعمق في الآراء بشأن القضايا التي يتناولها الأونكتاد. وأوضح أن الصيغة الدقيقة لوثيقة ميدراند ينبغي أن تنعكس بأمانة في أي وثائق تعتمد في الاجتماعات الحكومية الدورية التالية في الأونكتاد.

٥١- وأعرب عن الرغبة في أن يرى الوثائق المعدة من أجل الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، ولا سيما تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٦ وتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦، قد أتيحت في المستقبل القريب للبعثات في جنيف وكذلك للعواصم الوطنية، بغية تمكين الوفود من القيام بأعمال التحضير الجدي للدورة.

٥٢- وختاماً، قال إن وفده ينظر نظرة ايجابية إلى الخطوات التي اتخذها الأمين العام للأونكتاد بغية إعادة تنظيم الأمانة وأعرب عن الأمل في أن يتمكن الأمين العام من أن يشارك الوفود معه في آرائه بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب.

٥٣- وذكر ممثل الصين بأن الأونكتاد مدعو، وفقاً لأحكام وثيقة ميدراند الختامية، إلى ضمان اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية على أساس أكثر انصافاً. وقال إن وفده يأمل أن تؤدي روح التعاون الجديدة إلى إحداث تغيير في وضع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بين الآن والمؤتمر العاشر للأونكتاد. ولكي يحدث ذلك فإنه ينبغي للأونكتاد أن يبذل وقتاً أقل في المسائل الإجرائية ووقتاً أكبر في المسائل الموضوعية. ولاحظ مع الارتياح أن جداول الأعمال المؤقتة التي ووفق عليها توافاً من أجل الدورة الثالثة

والأربعين للمجلس واللجان الجديدة تعبر عن المهام التي أسندتها المؤتمر في دورته التاسعة. وفيما يتعلق بوثائق الاجتماعات المقبلة، فإن من المهم أن تتاح الوثائق في وقت مناسب، بما في ذلك النصوص الصينية التي ستلزم من أجل العمل التحضيري في بكين.

٥٤- وأشار ممثل هونغ كونغ إلى الترتيبات التي أُعدت من أجل المشاورات غير الرسمية التي تفضي إلى الدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس، فأعرب عن تقدير وفده للإمكانيات المتاحة للوفود غير الممثلة في التجمعات الجغرافية بغية الإعراب عن آرائها في المرحلة المبكرة من هذه العملية. وأعرب عن الأمل في أن تكون هذه الممارسة هي الطريقة المعتادة لتصريف الأعمال في أعقاب الأونكتاد التاسع. وينبغي أن تسفر العملية غير الرسمية ليس فقط عن إشراك الوفود المهمة بالأمم إشاركاُ سليماً في العملية التحضيرية ولكن أيضاً عن تجنب إدخال أفكار جديدة في الجلسات العامة.

٥٥- وقال ممثل جمهورية كوريا إن الأونكتاد يجب أن يكون أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على المنافسة وهو يواجه المهمة الأصعب المتمثلة في تنفيذ ما اتُفق عليه في الأونكتاد التاسع. ولتحقيق ذلك الهدف، فإن وضع جداول أعمال محددة الأولويات بدرجة عالية وذات طابع تنظيمي سيكون مطلباً أساسياً لعقد اجتماعات ناجحة في إطار النظام الجديد. وأوضح أن جداول الأعمال المؤقتة التي ووفق عليها توافاً من أجل الدورة الثالثة والأربعين للمجلس والدورات الأولى للجانبين هي جداول ممتازة ورحب خصوصاً بالمناقشة المتعلقة بالبند ٣ من جدول أعمال المجلس، التي يعلق عليها بلده أهمية كبيرة. وذكر أن جمهورية كوريا مهتمة اهتماماً خاصاً بتقاسم التجارب الإنمائية فيما بين البلدان النامية، على النحو الذي أكد عليه وزير خارجية كوريا في ميدراند. وفي الواقع فإن البند ٣ يمكن أن يغطي طائفة واسعة من قضايا الاقتصاد العالمي والتنمية.

٥٦- وقال المتحدث باسم المجموعة باء (المملكة المتحدة) إن الدورة الثالثة والأربعين للمجلس التي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر يمكن حقاً أن تكون أحد أهم جميع اجتماعات المجلس بالنظر إلى أنها ستكون أول دورة عادية تُعقد منذ انعقاد الأونكتاد التاسع الذي كان حسبما يأمل هو بمثابة إعادة إحياء للأونكتاد. ولذلك فإنه لا بد من ضمان الإعداد جيداً لهذه الدورة لأن الطريقة التي ستُصرف بها شؤونها والنتائج التي ستحققها ستتسمان بأهمية حاسمة. ويجب الاضطلاع بعملية التحضير بطريقة علنية وشفافة تماماً، فتشترك فيها جميع الدول الأعضاء المهمة. ومع ذلك فإنه ما زال يتعين ترجمة تحديات وأحكام وثيقة ميدراند الختامية إلى عمل ملموس من أجل رفاه البلدان التي ينبغي حقاً أن تستفيد من أنشطة الأونكتاد. فإذا تم التصدي لهذا التحدي، فإن العمل الشاق المبذول سيكون له كل ما يبرره. أما إذا كان المجتمع الدولي غير قادر على التفكير من جديد والعمل من جديد، على الرغم من الظروف الجديدة، فإنه سيكون مذبذباً بتضييع فرصة عظيمة لجعل الأونكتاد هيئة مفيدة ذات معنى، وسيكون قد خان أولئك الذين يمكن أن يستفيدوا من أونكتاد مجدد. وحذر من أن الدروس الماضية لا تشير بصورة طبيعية إلى النجاح. فالنجاح يتطلب من جميع البلدان أن تنبذ عدة عادات قديمة وأن تعمل معاً بروح من التعاون. وأعلن أن بلدان المجموعة باء مستعدة للقيام بدورها بصورة كاملة.

٥٧- وأبدى ممثل اليابان ملاحظة مفادها أن وثيقتي ميدراند الختاميتين توفران إطاراً عاماً لأعمال الأونكتاد في السنوات المقبلة. ولكن اتساع نطاق هذا الإطار هو نفسه يعني أن من الضروري القيام بعمل ملموس بدرجة أكبر يقوم على نهج المضي خطوة خطوة، وذلك بأن يعتمد بصورة خاصة على التجارب الناجحة للبلدان النامية. ويجب أن يكون العمل مركزاً بمعنى واقعي وعملي، وينبغي ألا يكون مفرطاً في

الطموح ولا مجرد تكرار لكلمات وصيغ مأخوذة من الماضي. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في المضي قدماً إلى الأمام على نحو مطرد لضمان تحقيق نتائج بناءً وذات معنى عن طريق تحليل وحوار يجريهما الخبراء على أساس شراكة حقيقية، بغية زيادة دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، على أن توضع في الحسبان المشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً.

٥٨- وقال ممثل سويسرا إن من رأي سلطات بلده أن المجلس قد حقق بداية طيبة في مباشرة مهمة تنفيذ نتائج الأونكتاد التاسع. وأعلن تأييد بلده للأمين العام للأونكتاد في مهمته الصعبة والمعقدة المتمثلة في إعادة تشكيل هيكل الأمانة لجعلها تتمشى مع الأحكام الختامية للأونكتاد التاسع وإعدادها لتنفيذ برنامج العمل الذي تم التفاوض عليه في ميدراند تنفيذاً يتسم بالكفاءة. ويجب الآن ترجمة آمال ميدراند إلى مسائل حياة يومية لضمان تجديد قوة الأونكتاد وتجديد شبابه على نحو دائم. وللنجاح في هذه المهمة، يلزم إقامة تعاون وثيق فيما بين جميع الوفود ومع الأمانة، بروح إعلان ميدراند وروح الشراكة الجديدة من أجل تحقيق النمو والتنمية.

٥٩- وأشار ممثل النرويج إلى المشاورات المتعلقة بجداول الأعمال المؤقتة للدورات الأولى للجان، فقال إن وفده، وإن كان يسلم بالحاجة إلى التمسك باللغة التي تم الاتفاق عليها في ميدراند، قد ساوره شيء من القلق حول موضع التركيز في بنود معينة من جدول الأعمال، وخاصة في الشروح. واستدرك قائلاً إن اهتمامات النرويج قد لبّيت إلى حد ما وإن وفده يرى أنه يوجد الآن أساس مفيد للدورات الأولى للجان الثلاث. وفيما يتعلق بالجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، أشار إلى أن حكومته قد أوضحت، في ضوء التخطيط القائم اليوم، رغبتها في أن تمثّل على المستوى الوزاري في الجزء الرفيع المستوى. وختاماً قال إن وفده يضم صوته إلى الاتحاد الأوروبي في الإعراب عن الرغبة في معرفة شيء ما حول الكيفية التي ستنعكس بها استجابات الدول الأعضاء لدور الأونكتاد في بعض اجتماعات الخبراء في التخطيط لهذه الاجتماعات مستقبلاً.

٦٠- وأبدى الأمين العام للأونكتاد ملاحظة أن الأونكتاد قد أوفى بالفعل، بعد من أقل شهرين على اختتام الدورة التاسعة للمؤتمر، بالالتزام بأن يبدأ دون تأخير عملية التنفيذ. وأضاف أن الأمانة قد أحاطت علماً مع الاهتمام الكبير بالتعليقات التي أُبدت أثناء الدورة التنفيذية الثالثة عشرة بشأن جوانب عديدة من الأعمال المقبلة. فالتغيير عملية لا تنتهي أبداً. وقد تم تحقيق بداية جيدة: فمن الضروري الآن التحرك إلى الأمام بغية تحقيق نتائج موضوعية. ويجري إحراز تقدم على كثير من الجبهات منها، على سبيل المثال، إشراك القطاع الخاص في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الذي سيناقش مسألة الاستثمار الأجنبي. وستواصل الأمانة، من ناحيتها - في مجال إعادة الهيكلة والوثائق والأعمال التحضيرية - القيام بتنفيذ وبتلبية جميع الآمال المعقودة عليها حتى الآن.

الفصل الخامس

مسائل تنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٦١- افتتح الدورة التنفيذية الثالثة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ السيد جاكوب ساليبي (جنوب أفريقيا)، نائب رئيس المجلس. وفي ظل غياب رئيس المجلس، السيد وليام روسير (سويسرا)، ترأس السيد ساليبي الدورة التنفيذية الثالثة عشرة.

باء - مكتب الدورة التنفيذية الثالثة عشرة

٦٢- بالنظر إلى عدم حدوث تغيير في الأعضاء المنتخبين للمكتب منذ الدورة التنفيذية الثانية عشرة، فإن تكوين مكتب الدورة التنفيذية الثالثة عشرة كان كما يلي:

| | | |
|--------------|---------------------------------|------------------------------|
| الرئيس: | السيد وليام روسير | (سويسرا) |
| نواب الرئيس: | السيد يوري آفاناسيف | (الاتحاد الروسي) |
| | السيد منير أكرم | (باكستان) |
| | السيدة كريستي كيني | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| | السيد أنطونيو إمارزيوتا ديلغادو | (كوبا) |
| | السيد توشيو تسونوزاكي | (اليابان) |
| | السيد سيروس ناصري | (جمهورية إيران الإسلامية) |
| | السيد خافيير باولينتشى | (بيرو) |
| | السيد هنري رينو | (فرنسا) |
| | السيد جاكوب س. ساليبي | (جنوب أفريقيا) |
| | السيدة أبولوني سيمبزي | (بوروندي) |
| المقرر: | السيد يان بيوتروفيسكي | (بولندا) |

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٦٣- اعتمد المجلس، في جلسته ٨٧٤ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثالثة عشرة، بالصيغة التي يرد فيها في الفرع أولاً من الوثيقة TD/B/EX(13)/1. (وللاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

دال - عضوية مجلس التجارة والتنمية

٦٤- ذكر الرئيس، في الجلسة ٨٧٤ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أن الأمين العام للأونكتاد قد تلقى رسالة رسمية توضح أن جمهورية سلوفينيا ترغب في أن تصبح عضواً في مجلس التجارة والتنمية.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٦٥- وافق مجلس التجارة والتنمية على منح العضوية لجمهورية سلوفينيا بموجب أحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية ١٩٩٥ (د - ١٩)، بصيغته المعدلة. ولاحظ المجلس أنه بإضافة سلوفينيا، تصبح عضوية المجلس الآن ١٤٤ دولة.

هاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٦٦- كان معروضاً على المجلس، من أجل نظره في هذا البند من جدول الأعمال، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "مشروع جدول زمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٩٦ ومشروع جدول زمني إرشادي لاجتماعات عام ١٩٩٧" (TD/B/EX(13)/CRP.1)، جرى إعداده في إثر مشاورات غير رسمية أجراها الرئيس.

٦٧- وعرض الرئيس هذا البند فاقترح ألا يدخل المجلس في نقاش تفصيلي للجدول الزمني في هذه المرحلة وأن يوافق عليه لأغراض التخطيط، على أن يكون مفهوماً أن الجدول الزمني سيجري استعراضه في مشاورات غير رسمية للمكتب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قبل أن يوافق عليه المجلس ويعدله في دورته الثالثة والأربعين. وقال إن الأمانة ستضع في الحسبان أيضاً التعليقات التي أبدتها الوفود في المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بإعداد الوثائق وتجنب التداخل مع الاجتماعات الأخرى داخل القصر وخارجه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجدول الزمني سيتيح أربعة أيام من المشاورات غير الرسمية لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من أجل رئيس المجلس والمكتب وأربعة أيام من المشاورات غير الرسمية أيضاً في أيلول/سبتمبر من أجل الأمين العام للأونكتاد. وينبغي أن يشمل الجدول الزمني أيضاً ترتيبات لاجتماعات المجموعات الإقليمية.

٦٨- وأشار ممثل أيرلندا، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، إلى أن الأمين العام للأونكتاد قد وجه رسالة إلى الدول الأعضاء في الأونكتاد، مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦، بغية التأكد من آرائها بشأن ما إذا كان ينبغي عقد اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المعني باتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية (المحدد حالياً) لموعد انعقاده ٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقال إن من رأي الاتحاد الأوروبي أنه لا توجد قضايا يلزم تناولها في هذا الوقت. وقال إنه لذلك يدعو الأمانة، قبل أن يوافق المجلس على انعقاد اللجنة التحضيرية، إلى أن تذكر ما هي الاستجابة الجماعية من جانب الدول الأعضاء لرسالة الأمين العام.

٦٩- وقال أمين المجلس إن الأمانة ستتيح المعلومات المطلوبة في أقرب وقت ممكن. وفي ضوء هذه المعلومات، فإن مشاورات المكتب التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ستكون من اتخاذ مقرر بشأن ما إذا كان سيجري الإبقاء على إدراج اللجنة التحضيرية في الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٩٦.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٧٠- رهنأُ بمراعاة التفاهات المذكورة أعلاه، وافق مجلس التجارة والتنمية على مشروع الجدول الزمني للاجتماعات الوارد في الوثيقة TD/B/EX(13)/CRP.1.

واو - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧١- أذن مجلس التجارة والتنمية، في ختام جلسته العامة ٨٧٤ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، للمقرر أن يُعدّ، تحت سلطة الرئيس، تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة.

الحواشي

(١) للاطلاع على الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر في دورته التاسعة، انظر "إعلان ميدراوند و شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377).

(٢) المرجع نفسه. تورد الوثيقة الختامية أيضاً بصورة عامة، في الفقرات ١٠٩ إلى ١١١، مجالات العمل التي يتعين أن تتناولها كل لجنة من هذه اللجان الثلاث.

(٣) للاطلاع على جدول الأعمال المشروح المؤقت للجنة الأولى، انظر المرفق الثالث - ألف.

(٤) للاطلاع على جدول الأعمال المشروح المؤقت للجنة الثانية، انظر المرفق الثالث - باء.

(٥) للاطلاع على جدول الأعمال المشروح المؤقت للجنة الثالثة، انظر المرفق الثالث - جيم.

(٦) للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الثاني.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الثالثة عشرة*

- ١- إقرار جدول الأعمال
- ٢- متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته التاسعة
- ٣- استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة.

* بصيغته التي اعتمدها المجلس في جلسته ٨٧٤ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (قارن بالفقرة ٦٣ أعلاه).

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين* لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس

٢- الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة

٣- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا

٤- برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً:

(أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً؛

(ب) اسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق مساعدة هذه البلدان التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي

٥- اسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

* بصيغته التي اعتمدها المجلس في جلسته ٨٧٤ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (قارن بالفقرة ٢٢ أعلاه)

- ٦- استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد
- ٧- المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
- (أ) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛
- (ب) تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك
- ٨- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- (أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين
- ٩- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) استعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)؛
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (ج) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛
- (هـ) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٠- مسائل أخرى
- ١١- اعتماد تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين.

المرفق الثالث

جداول الأعمال المشروحة المؤقتة للدورات الأولى للجان الثلاث

ألف - لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

(اللجنة الأولى)

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تمكين البلدان من الاستجابة للفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي بحيث يتحقق أقصى قدر من الفائدة عن طريق ما يلي: تحليل أثر اتفاقات جولة أوروغواي في التنمية وتعزيز القدرات من أجل المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف

يتيح هذا البند بحث الفرص والتحديات التجارية الراهنة التي تواجهها البلدان النامية وأثر اتفاقات جولة أوروغواي في تنميتها. كما أن الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية في مجال السلع والخدمات وادماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي سيتأثر أيضاً إلى حد ذي بال بقدرة هذه البلدان على الاشتراك بصورة أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وستركز هذه القضية على تعزيز القدرات الوطنية من حيث الموارد البشرية والهيكل الأساسية الإدارية، لتمكين البلدان من التكيف على نحو فعال بغية الوفاء بالتزاماتها والافادة مما لها من حقوق في إطار النظام التجاري الدولي، فضلاً عن المساعدة التي تُقدّم إلى البلدان أثناء عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يتضمن تقرير الأمانة المقدّم إلى هذه الدورة السبل الممكنة لتقوية القدرات على الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤- دمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخراً والقضايا المتعلقة

تمشيا مع ولاية الأونكتاد التاسع، ينبغي أن تقوم اللجنة بتحليل الوضع بعد مرور أربع سنوات على مؤتمر ريو، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المحددة في الفقرة ٩١ (٤٤) من وثيقة الأونكتاد التاسع.

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة.

باء - لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة

(اللجنة الثانية)

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التطورات في مجال الاستثمار الدولي: التفاعل بين الاستثمار والتجارة وأثره في التنمية

ستقوم اللجنة، بالاستناد إلى الخلفية المتمثلة في الاتجاهات العالمية والاقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى أساس تحليل للعلاقات المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، بمناقشة التدابير الوطنية والدولية في مجال السياسات والمتخذة بغية زيادة إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، بما في ذلك على وجه الخصوص التدابير الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً. ولتيسير المناقشة، يلخص التقرير المتعلق بهذا البند المعلومات الواردة في تقرير عن الاستثمار العالمي، ١٩٩٦.

٤- القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية

ستركز اللجنة على بحث القضايا التالية المتصلة بهذا الموضوع: مواصلة العمل التحليلي المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية وتقديم المساعدة في صياغة السياسات والتشريعات المتصلة بالمنافسة. وتسهيلاً للمناقشة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير.

٥- التقارير التي تتطلب إيلاءها اهتمام اللجنة

سيجري، في إطار هذا البند، النظر في التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن أنشطة البرنامج وفي تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة.

جيم - لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

(اللجنة الثالثة)

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

إن الديناميات الجديدة في مجال الإنتاج وتنمية المشاريع التي تولدت عن العولمة والتحرير والتغيير التكنولوجي قد ركزت الاهتمام على الحاجة إلى أن توضع وأن تعتمد من قبل البلدان الأخرى استراتيجية وطنية شاملة ومتماكة لتنمية المشاريع، مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكنها من بناء مؤسساتها كأداة أساسية من أدوات التنمية واشتراكها المعزّز في الاقتصاد العالمي. وبينما تتسم مثل هذه الاستراتيجية بالأهمية بالنسبة إلى البلدان على جميع مستويات التنمية فإنها ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي تفتقر إلى قطاع ناضج من المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تحتاج إلى بناء مثل هذا القطاع. وسيوجه الاهتمام إلى العناصر الرئيسية لمثل هذه الاستراتيجية، بما في ذلك الآثار الناجمة في مجال السياسة العامة والمؤسسات بغية المساهمة في تحديد خيارات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي، وتعزيز دور المؤسسات المحلية في التنمية وفي الاقتصاد العالمي. وستيسر المناقشة بشأن هذه القضية بفضل تبادل الخبرات ذات الصلة. وستجري الإشارة بوجه خاص إلى '١' دور الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز تنمية المشاريع؛ '٢' تدابير الدعم الرامية إلى رعاية إنشاء المشاريع وتعزيز تنميتها وكفاءتها وقدرتها على المنافسة وتدويلها، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عن طريق إقامة الروابط فيما بين المشاريع على الصعيدين المحلي والدولي، وقضايا العلاقات المتبادلة بين تنمية المشاريع والتكنولوجيا؛ و'٣' التدابير الرامية إلى تناول آثار سياسات التكيف الهيكلي في تنمية المشاريع.

- ٤- الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

يتمثل الدور الأولي الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا القطاع في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في توليد الخدمات الداعمة للتجارة مثل الجمارك والنقل والشؤون المصرفية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية أو المعلومات المتعلقة بالتجارة والتي يتم تطويرها وفقاً لاحتياجاتها الخاصة. والعديد من هذه المجالات عينتها أيضاً ندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالكفاءة في التجارة المعقودة في كولومبوس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بوصفها مجالات قادرة على أن تحسن بشكل ملحوظ الاشتراك في التجارة الدولية (ولا سيما اشتراك الجهات الفاعلة الأضعف والأصغر حجماً). ويوجع اللجنة أن تسهم، في إطار كل قطاع من هذه القطاعات، في تعيين الأولويات المتصلة بقضايا السياسة العامة ذات العلاقة بالموضوع والتدابير العملية لتسريع وتعزيز أهداف الكفاءة في التجارة على الصعيد العالمي مع إيلاء الاهتمام الخاص بأقل

البلدان نمواً. وفي هذا السياق ستكون اللجنة في وضع يسمح لها ببحث امكانية دعوة خبراء إلى الاجتماع وتناول القضايا القطاعية والمشاركة بين القطاعات ذات الصلة بمتابعة ندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالكفاءة في التجارة. وبالاعتماد على حصيلة هذا العمل وعمل اللجنة ذاتها، ستتولى اللجنة عندئذ مسؤولية تحديد واستغلال الفرص المتعلقة بالسياسة العامة التي تعينها عملية تقييم الكفاءة في التجارة التي دعا الأونكتاد التاسع إلى إجرائها. وستضع اللجنة في الاعتبار التعاون الوثيق بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية وغير ذلك من المنظمات الدولية ذات الصلة فيما يخص هذه القضايا. ومن المجالات ذات الأهمية البالغة والعاجلة بالنسبة إلى معظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مجال المرور العابر الذي اكتسب الأونكتاد في مضماره تجربة عملية (عن طريق برامج مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وعمله المتصل باتفاقات الممرات) فضلاً عن توافر التكنولوجيات الجديدة، وهو مجال يمثل رأس مال يمكن أن يؤدي أكله بسرعة. ويُقترح أن تقوم اللجنة بعقد اجتماع أول للخبراء لتحديد السبل والأدوات اللازمة لتبسيط تنفيذ اتفاقات المرور العابر.

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة.

المرفق الرابع

العضوية والحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، والأعضاء في المجلس، ممثلة في الدورة:

| | |
|-----------------------------|--------------------------------------|
| الاتحاد الروسي | تونس |
| أثيوبيا | جامايكا |
| الأرجنتين | الجزائر |
| اسبانيا | الجماهيرية العربية الليبية |
| استراليا | الجمهورية التشيكية |
| اسرائيل | جمهورية تنزانيا المتحدة |
| اكوادور | الجمهورية العربية السورية |
| ألمانيا | جمهورية كوريا |
| أندونيسيا | جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية |
| أوغندا | جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة |
| أوكرانيا | جنوب أفريقيا |
| ايران (جمهورية - الإسلامية) | الدانمرك |
| ايرلندا | رومانيا |
| ايطاليا | زامبيا |
| باكستان | سري لانكا |
| البرازيل | السلفادور |
| البرتغال | سلوفاكيا |
| بلجيكا | سلوفينيا |
| بلغاريا | السنغال |
| بنغلاديش | السودان |
| بنما | السويد |
| بوتان | سويسرا |
| بوروണ്ടى | سيراليون |
| بوليفيا | شيلي |
| بيرو | الصين |
| بيلاروس | غانا |
| تايلند | فرنسا |
| تركيا | الفلبين |
| ترينيداد وتوباغو | فنزويلا |

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(13)/INF.1.

| | |
|--------------------------|----------------------------------|
| فنلندا | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى |
| فيتت نام | وايرلندا الشمالية |
| قبرص | منغوليا |
| الكاميرون | موريشيوس |
| كرواتيا | ميانمار |
| كندا | ناميبيا |
| كوبا | النرويج |
| كوت ديفوار | النمسا |
| كوستاريكا | نيبال |
| كولومبيا | نيجيريا |
| كينيا | نيكاراغوا |
| لكسمبرغ | الهند |
| مالطة | هندوراس |
| ماليزيا | هنغاريا |
| مدغشقر | هولندا |
| مصر | الولايات المتحدة الأمريكية |
| المغرب | اليابان |
| المكسيك | اليمن |
| المملكة العربية السعودية | اليونان |

٢- وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، وغير الأعضاء في المجلس، ممثلة بصفة مراقب في الدورة:

جزر القمر
الكرسي الرسولي
ليتوانيا

٣- وكانت الهيئتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مركز التجارة الدولية للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة أيضاً في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل العربية
الجماعة الأوروبية
منظمة الوحدة الأفريقية
المنظمة الدولية للهجرة

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة:

غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد اللوئري العالمي
الاتحاد العالمي للعمل
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

- - - - -